المصدر: الاهرام
التاريخ : ٢٤ اغسطس ٢٠٠٢

لا يمكن لأى إنسان مخلص لعروبته ومؤمن بقضايا أمته إلا أن يأمل فى ظهور سودان موحد مستقر ينعم أهله فيه بالأمن والسلام والرخاء، غير أن اتفاق المبادئ الذى فوجئ به الجميع فى الأوساط العربية، والذى عقد فى ماشاكوس فى ٢٠ يوليو الماضى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان جاء مخيبا للآمال من جهة، ومثيرا للعديد من الاشكالات وعلامات الاستفهام من جهة أخرى.

السودان: واتفاق ماشاكوس.. إلى أيـــــن؟

د. إبراهيم نصر الدين
رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية
بريتوريا - جنوب إفريقيا

ومنذ البداية نود أن نشير إلى أن الاتفاق فيما يبدو قد جاء معبرا عن التقاء إرادة الطرفين اللذين وقعاه نحو تقسيم السودان بينهما، حينما أدرك كل منهما أنه عاجز عن فرض ارادته بالقوة المسلحة على الطرف الآخر إكراها واستيعابا من جهة، وفى ذات الوقت إدرك كل طرف منهما أنه لن يستطيع أن يسيطر على الحكومة المركزية فى الخرطوم من خلال انتخابات حرة نزيهة.

هكذا أدى توازن القوى بين الطرفين وتردى شعبيتيهما إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات ليظهر اتفاق ماشاكوس على نحو ما ظهر عليه، ليفصح عن رغبة أكيدة فى تقسيم السودان بينهما، وهو ما صادف هوى لدى الإدارة الأمريكية أو فلنقل إن الاتفاق قد جاء تعبيرا عن إرادة أمريكية دفعت للاتفاق بالإغراء تارة وبالاكراه تارة أخرى، لتمزيق أوصال السودان ليكن كحالة دولة أخرى عربية إفريقية، وهى الصومال التى مزقتها الحرب الأهلية إلى أشلاء.

على هذا النحو يمكن إبراز بعض النقاط المرتبطة باتفاق المبادئ، فضلا عن تحليل بعض بنوده على النحو الآتى :-

أولا : الاتفاق أتى معاكسا للروح الإفريقية الوحدوية الراهنة التى عبر عنها إنشاء الاتحاد الإفريقى الذى ينص القانون التأسيسى له على احترام الحدود التى ورثتها الدول الإفريقية عند الاستقلال، فإذا بالاتفاق ينحو منحى انفصاليا يتجه لتمزيق أوصال دولة إفريقية، ولذلك ليس من المستغرب أن يستبعد الاتحاد الإفريقى من أن يكون طرفا فى الاتفاق أو المفاوضات التى أعقبته ثم إن هذا الاتفاق لو قدر له الاستمرار والنجاح فسوف تكون له انعكاسات خطيرة على القارة الإفريقية ككل من جهة، وعلى العلاقات العربية الإفريقية من جهة أخرى، ذلك أن انفصال السودان حال حدوثه واعتراف الحكومة السودانية به سيؤدى على الفور إلى الاعتراف بالكيانات الانفصالية فى الصومال مثل جمهورية أرض الصومال التى أعلنت منذ مايو ١٩٩١م، ولم يعترف بها أحد فضلا عن بلاد بونت، بل إن حالة الانفصال ستنتقل وبمنطق العدوى إلى دول الجوار الإفريقى للسودان بل إلى القارة الإفريقية كلها، حيث تعانى هذه الدول فى معظمها أزمة الاندماج الوطنى فيها، لقد شهدت القارة الإفريقية العديد من الحروب الأهلية، ولكن أيا من الدول الإفريقية لم يعترف بالمطالب الانفصالية، ولا حتى منظمة الوحدة الإفريقية السابقة على الاتحاد الإفريقى.

وسيكون لانفصال الجنوب فيما لو تم تأثيرات سلبية بل وخطيرة على العلاقات العربية الإفريقية، لقد كان ينظر إلى السودان تقليديا على أنه يشكل حلقة وصل وتفاعل بين الثقافتين العربية الإسلامية والثقافة الإفريقية، ومن شأن انفصال الجنوب أن يشكل حاجزا بل وبؤرة صراع بين العرب والأفارقة قد تسفر عن تأزم العلاقات العربية الإفريقية ووصولها إلى نقطة اللا عودة إذا ما تحزب العرب إلى جانب دولة شمالية عربية، وإذا ما تحزب الأفارقة إلى دولة إفريقية جنوبية، أضف إلى ما تقدم أن الاتفاق استبعد الجامعة العربية من المشاركة فيه، ومن المفاوضات التالية له، بشكل يضفى المزيد من الشكوك حول نيات القوى الدولية - وبالذات الولايات المتحدة وبريطانيا - الداعمة للاتفاق، فى ظرف تواجه فيه الأمة العربية أخطر قضاياها المصيرية فى مواجهة الاحتلال الصهيونى للأراضى العربية والقوى التى تسانده حيث يجرى الحديث من جانب الإدارة الأمريكية عن أن الأراضى الفلسطينية ليست أرضا محتلة «تصريح وزير الدفاع الأمريكى الأخير» وحيث تلوح الإدارة الأمريكية فى ذات الوقت بضرب العراق وإسقاط نظام حكمه.

ثانيا : إن الاتفاق استبعد كلا من مصر وليبيا وهما دولتا المبادرة المشتركة التى كانت تؤكد ضرورة وحدة السودان، وهو ما يشير بشكل أو بآخر إلى استبعاد خيار الوحدة لمصلحة خيار الانفصال، وفى ذات الوقت فإن الاتفاق نص على مشاركة دول إفريقية فى المفاوضات التالية للاتفاق، وجعل هذه الدول (إريتريا -

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

إثيوبيا ـ جيبوتى ـ كينيا ـ أوغندا) أعضاء فى لجنة التقييم والمراقبة خلال الفترة الانتقالية.

والملاحظ أن هذه الدول الخمس فيما عدا جيبوتى هى دول جوار للجنوب السودانى، فى حين استبعدت بقية دول الجوار الخمس وهى (الكونجو الديموقراطية ـ إفريقيا الوسطى ـ تشاد ـ مصر ـ ليبيا) وهى دول بحكم مصالحها وبحكم التواصل الإثنى بينها وبين السودان كان يجب ألا تغيب عن الاتفاق، ولا عن المفاوضات بحكم تأثرها بما يجرى أو قد يجرى فى السودان.

إن مشاركة دول جوار الجنوب إنما يشير ولو من طرف خفى إلى العمل على قيام دولة فى جنوب السودان تكون مقبولة من الدول المجاورة لها، وليس يجدى فى هذا القول إن الاتفاق نص على أنه يمكن مشاركة «أى دول أخرى أو هيئات أو منظمات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان» فإذا كان الطرفان قد اتفقا فى البداية على تسمية دول إفريقية، نصا بل وعلى مشاركة دول أجنبية بعينها كمراقب «إيطاليا ـ النرويج ـ المملكة المتحدة ـ الولايات المتحدة» فلماذا عجز الطرفان على تسمية مصر وليبيا كأعضاء فى لجنة التقييم والمراقبة اللهم إلا إذا كان هناك رفض من كليهما لمثل هذه المشاركة، وهو ما يظهر فى المفاوضات الجارية الآن.

ثالثا : إن الاتفاق غير ديمقراطى ذلك أنه اقتصر على طرفين من أطراف الصراع فى السودان هما الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو بهذا قد استبعد كل القوى السودانية الأخرى سواء كانت شمالية أو جنوبية، وهو ما يعنى أن الصراع لن يتوقف مادام استبعدت كل القوى من قضية قومية وخطيرة تتعلق بوحدة السودان وسلامة أراضيه، وهذه القوى عديدة نذكر منها فى الجنوب على سبيل المثال حركة استقلال جنوب السودان، والاتحاد السودانى للأحزاب الإفريقية، والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة كاربينو كوانجين جون، وقوى الدفاع الاستوائية، ومجموعة جنوب السودان المستقلة، وهى جماعات تجد سندها من أبناء النوير والشيلوك الذين يعارضون الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج، والتى ترتكز على جماعة الدنكا ذات الأغلبية العددية فى الجنوب، ومن هذه الحركات فى الشمال حزب الأمة، والحزب الاتحادى الديمقراطى، والحزب الشيوعى السودانى، ومؤتمر البجا، وقوات التحالف الديموقراطى.

أن استبعاد كل هذه القوى السياسية من الاتفاق من جهة، ومن المفاوضات الدائرة الآن إنما يكشف عن أجندة لتقسيم السودان بين الحكومة والحركة من وراء ظهر الشعب السودانى وكل قواه الفاعلة، يؤكد قولنا هذا إن الاتفاق يشير إلى أن الحكومة السودانية الحالية ستظل مسيطرة على الشمال دون مشاركة من أطراف أخرى خلال الفترة الانتقالية التى تمتد إلى ست سنوات، وأن الحركة الشعبية بقيادة جارانج ستسيطر على الجنوب وحدها خلال الفترة نفسها، فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن كل طرف منهما سيحتفظ بجيشه تحت إمرته طوال الفترة الانتقالية لأدركنا دونما عناء التوجه الانفصالى للاتفاق دون مشاركة القوى السياسية التى يتشكل منها غالبية الشعب السودانى.

رابعا : إن ديباجة الاتفاق تضع تشخيصا خاطئا للمشكلة فهى تنص على... «وإقرارا بأن النزاع في السودان هو أطول نزاع فى إفريقيا حصد أرواح أكثر من مليون إنسان ودمر البنية التحتية للبلاد واستنزف الموارد الاقتصادية وتسبب فى فظائع ومعاناة لا توصف خاصة فى أوساط سكان جنوب السودان».

إن توصيف الصراع وكأنه صراع شمالى جنوبى ليس صحيحا، ذلك أن الصراع فى السودان متعدد الجوانب، فهو صراع شمالى شمالى، وجنوبى جنوبى،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فضلا عن كونه صراعا شماليا جنوبيا، كما أن الحديث فى ديباجة الاتفاق عن فظائع ومعاناة لا توصف فى أوساط سكان جنوب السودان فيه تجاهل للمظالم التى تعرض لها جميع أبناء الشعب السودانى فى ظل الحكومات المتعاقبة على السودان، مدنية كانت أم عسكرية، وهى مظالم متنوعة سياسية واقتصادية وثقافية دفعت العديد من أبناء الشمال فى الشرق والغرب إلى معارضة ومواجهة الحكومات السودانية، بل وإلى انضمام العديد من الشماليين إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان لمواجهة الحكومات المتعاقبة التى تهيمن عليها نخبة طائفية أو إثنية كان هدفها الاستئثار بالثروة والسلطة كرها دون بقية الشعب السودانى ككل الذى تعرض للموت إما فى ساحات القتال أو من المرض أو الجوع.

خامسا : يتحدث الاتفاق عن حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان من خلال استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلى بعد فترة السنوات الست الانتقالية ويحدد خيارين :

- تأكيد وحدة السودان.
- أو التصويت لصالح الانفصال.

ولنا عدة ملاحظات على هذا النص.

١ ـ إن مبدأ حق تقرير المصير من وجهة نظر القانون الدولى إنما يتعلق بالأقاليم والشعوب الخاضعة للاستعمار الاجنبى، وكأن الاتفاق بهذا المعنى يجعل من إقليم الجنوب منذ استقلال السودان إقليما خاضعا للاستعمار الشمالى، وهو ما يتنافى مع الحقائق الموضوعية منذ استقلال السودان.

٢ ـ صحيح أن كل القوى والفصائل السودانية والحكومة ايضا منذ تسعينيات القرن الماضى اعترفت بهذا الحق للجنوب فى تصرف غير مسبوق فى القارة الإفريقية، غير أن الاعتراف بهذا الحق إنما كان مجرد تكتيك الغرض منه بناء تحالفات لمواجهة بعضهم بعضا، ولم يكن متوقعا أن يصل الأمر إلى استغلال هذا الحق فى اتفاق ماشاكوس ليشكل استراتيجية قد تسفر عن انفصال الجنوب.

٣ ـ وصحيح أن الاتفاق قد وضع خيار الوحدة قبل خيار الانفصال، لكن الاتفاق ذاته يشير ضمنا إلى هيمنة الحكومة على الشمال طوال الفترة الانتقالية وتطبيقها للشريعة الاسلامية، وهيمنة الحركة بدستور علمانى على الجنوب طوال الفترة الانتقالية، مع احتفاظ كل منهما بجيشه طوال هذه الفترة، وهو ما يعنى أن التطور خلال الفترة الانتقالية فى كلا الاقليمين سيكون تطورا مستقلا من حيث الدستور، ومن حيث المؤسسات، الأمر الذى يرجح خيار الانفصال.

٤ ـ لو حدثت تنمية واستقرار فى الجنوب بدعم أمريكى وأوروبى خلال الفترة الانتقالية، فسينسب ذلك إلى الحركة الشعبية مما يجعل خيار الانفصال أمرا واردا، والعكس فلو لم تتحقق تنمية واستقرار فى الجنوب خلال الفترة نفسها فسيرد الفشل إلى الشمال، مما يجعل الانفصال أمرا محتوما أيضا.

٥ ـ ينص الاتفاق على «لشعب جنوب السودان حق تقرير المصير...» وبهذا فهو لم يتحدث عن «إقليم الجنوب» وإنما يتحدث عن «شعب الجنوب» ومصطلح شعب لا يطلق إلا على الجماعة التى تسكن اقليم دولة ، الاتفاق إذن يتعامل مع دولة جنوبية فى مرحلة المخاض، ويثير تساؤلا مهما فى هذا السياق يتعلق بتحديد شعب الجنوب، وهل يتكون من الجماعات التى تقطن إقليم الجنوب بمفهومه الجغرافى «المديريات الثلاث، النيل الأزرق، بحر الغزال، الاستوائية على اختلاف إثنياتهم» الدنكا، النوير، الشيلوك...؟» وإذا كان كذلك فلماذا لم يشر الاتفاق إلى حق إقليم الجنوب فى تقرير المصير؟ أم أن المقصود بحق تقرير المصير ما يكشف عنه خطاب جارانج أمام مؤتمر الأفريكانست السابع فى كمبالا عام ١٩٩٤م عندما قال بالحرف الواحد «الجلابة (يقصد العرب) عبارة عن هجين عناصر عرقية وجنسيات مختلفة تضم أهالى إفريقية ومهاجرين عربا وأتراكا وإغريقا وأرمن... إلخ» ويضيف جارانج «أن الجلابة الذين سجلوا أنفسهم كعرب فى إحصاء عام ١٩٥٥م يشكلون ٣١٪ من عدد سكان السودان فى حين أن ٦١٪ سجلوا انفسهم كأفارقة» ثم يذهب جارانج

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

إلى حد القول «لقد وجد الجلابة أنفسهم أقلية حاكمة متميزة طبقت ايديولوجيه العروبة والإسلام السياسى لحماية مراكزها الاقتصادية والسياسية فى المجتمع السودانى، ومأساة الجلابة كجماعة اجتماعية تكمن فى نظرتهم العربية الإسلامية وفشلهم فى النظر أبعد من هذين المعيارين العروبة والإسلام، كعاملين وحيدين لتوحيد السودان » ولا يخفى جارانج إعجابه بالتجربة الإسرائيلية حين يقول «ولنا فى إسرائيل مثل، إذ نراها مدعومة بصورة كبيرة وبوسيلة أو بأخرى بملايين قليلة من يهود الدياسبورا».

فهل شعب جنوب السودان المنصوص عليه فى اتفاق ماشاكوس هو ما يشير إليه جارانج ٦١٪ من شعب السودان؟ إن مرد قولنا هذا يعود إلى أن جارانج لم يعد يتحدث فى المرحلة الحالية عن الجنوب الجغرافى للسودان بمديرياته الثلاث، لكنه يتحدث عن حق تقرير المصير للجنوب ولجبال الانجسنا وابيى فى الشرق وجبال النوبا فى الغرب، بل وجميع المناطق المهمشة فى السودان، ثم إن القوة الرئيسية لجيشه عددا وعدة تتشكل من أبناء جبال النوبا، وبالتالى يصبح تخلى جارانج أثناء الفترة الانتقالية عن هذه المناطق فى الشرق والغرب محل شك، حتى لا يفقد سنده.

إذن من الواضح أن جارانج يريد فى الفترة الانتقالية أن يبسط نفوذه على ما يمكن تسميته الجنوب السياسى الذى يضم معظم أرجاء السودان جنوبا وشرقا وغربا، بخاصة السيطرة على النيل الأزرق الذى يزود مصر بنحو ٨٢٪ من مياه النيل المتدفقة إليه، وهو ما يفصح بشكل أو بآخر عن دور أمريكى اسرائيلى يستهدف الإضرار بالمصالح المصرية، ولربما المراهنة على تردى الأوضاع فى الخرطوم فى مرحلة تالية ليحقق حلمه وبديله المفضل الاستيلاء على السودان بالكامل على نحو ما كشفت تصريحاته المبكرة عندما قال «سأصل إلى الخرطوم على قرع الطبول مثلما فعل أخى موسيفينى عندما دخل كمبالا عام ١٩٨٦ على قرع الطبول».

أخيرا تكشف تصريحات البشير المثارة منذ أيام من أن حلايب سودانية ١٠٠٪ وقوله لن نفرط فيها أبدا، وقيام السودان برفع شكوى ضد مصر أمام مجلس الأمن تكشف عن محاولة تفجير قضية مسلم بها، وفى وقت غير مناسب كى تلتزم مصر الصمت تجاه تمرير عملية فصل الجنوب، خاصة أن الأجندة السياسية للجبهة القومية الاسلامية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضى كانت ترفع لافتات فى الخرطوم تنص بالحرف على «فليذهب الجنوب إلى الجحيم حتى نطبق الشريعة الإسلامية فى الشمال» ودليلنا على ما نقول أن هذه هى ثالث مرة على الاقل تفجر فيها الحكومات السودانية قضية حلايب فى فترات حرجة للغاية بالنسبة للوضع العربى، فقد تمت إثارتها عام ١٩٥٨م والشعب العربى يحتفل بقيام الجمهورية العربية المتحدة، وفى فترة كانت مصر تواجه فيها حلف بغداد، وعادت الحكومة الحالية لتفجر هذه المشكلة مرة أخرى عامى ١٩٩٢م و١٩٩٥م فى وقت كانت فيه الحكومة المصرية تحاول لم الشمل العربى عقب انهيار النظام العربى إبان حرب الخليج الثانية، وتواجه العمليات الإرهابية المدفوعة والممولة من الخارج، وكانت على وشك تصفيتها، وها هى تعود للمرة الثالثة لتفجر القضية من جديد فى وقت تمارس فيه العديد من الضغوط على مصر كى تقف مكتوفة الايدى تجاه ما يجرى فى الاراضى العربية المحتلة فى فلسطين وتجاه التهديدات بضرب العراق، وكأنها تشارك التوجه الأمريكى الذى راح يمارس ضغوطا اخرى على مصر تتمثل فى وقف أى مساعدات إضافية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية